المحاضرة الرابعة : مفاهيم الدولة والمجتمع

مقدمة

تتصدر الدولة موضوعات علم السياسة ، لأنها أكثر الكيانات الاجتماعية بروزا وظهورا في المجتمع لما تمتلك من شرعية تمكنها من السيطرة وإخضاع كل من يقطن فى نطاق حدودها .
بل إن الكثيرين من علماء السياسة يجعلون الدولة هي المدخل إلى جميع علوم السياسة إن صح التعبير وقد اكتسبت الدولة أهميتها كنظام اجتماعي على مر العصور حيث واكب تطورها تطور المجتمع البشرى فكل مواطن هو أحد الرعية في دولة من الدول وبالتالي فهو ملتزم بأن يطيع أوامرها لأنها تضمن له الأمان والطمأنينة في حياته والدولة هي الكيان الوحيد في المجتمع الذى يشكل حياة الفرد بما تفرضه من قوانين و معايير

وما دامت الدولة هي المحتكر لممارسة السلطة والقوة في المجتمع على حد قول(ماكس فيبر) لما تمتلكه من شرعية يصبح مواطنيها ملزمين بطاعتها والخضوع لها وقد يكون الفرد عضوا في أي مؤسسة أو تنظيم داخل المجتمع ، إلا أن هذه العضوية تكون اختيارية – إذ أنه مهما كانت التزاماته نحو أي من هذه المؤسسات فهو لن يتعرض لقهر أو إكراه على الطاعة من قبلها مثل تعرضه لما تفرضه عليه الدولة .
ولذلك فإننا نستطيع القول بأن الدولة تمثل قمة البناء الاجتماعي ويكمن سمو هذه المكانة للدولة على باقي النظم داخل المجتمع في كونها تجسيد جميع أشكال نظم المجتمع . وعلى ذلك تعتبر الدولة وسيلة التنظيم لسلوك البشر داخل المجتمع ، فعلى أساس القواعد التي تنبثق عنها ينظم الأفراد سلوكهم وعلاقاتهم الاجتماعية .

أولا : مفاهيم و تعريفات الدولة

إن تعريف الدولة من الموضوعات التي أثارت كثير من الجدل بين فقهاء القانون وعلماء السياسة فمنهم من أظهروها على جميع النظم الاجتماعية ، ومنهم من سوى بينها وبين أي نظام اجتماعي مثلها مثل أي نظام يوجد بالمجتمع . ويمثل الاتجاه الأول علماء السياسة ، أما الاتجاه الثاني فيمثله علماء الاجتماع .
ويعرض الدكتور " سعد عصفور " بعض تعريفات الدولة فيقول : إن " دوجي " Duguit يرى أنه توجد دولة في جميع الأحوال التي يثبت فيها تفاوت سياسي (بين حاكمين ومحكومين) في جماعة معينة سواء أكان هذا التفاوت في مرحلة فطرية أم في مرحلة معقدة ومتطورة . ويرى بوردوBurdeau ان الدولة شكل من أشكال السلطة السياسية " Authority Political " .

تلك هي نماذج من تعريفات الدولة في الفقه الفرنسي أما في الفقه الإنجليزي فيقول " سالموند Sulmond " أن الدولة مجموعة من الأفراد مستقرة على إقليم محدود لإقامة السلم والعدل عن طريق القوة . أما " هولاند Holland " فيعرف الدولة على أنها مجموعة من الأفراد يقطنون إقليما معينا ويخضعون لسلطان الأغلبية أو لسلطان طائفة منهم . أما " لاباند Laband " ويمثل الفقه الألماني فيعرف الدولة على أنها جماعة تملك ممارسة حقوق السيادة في مواجهة الأفراد الأعضاء فيها .

والملاحظ هنا أنه بالرغم من اختلاف أو تباين تعريف الدولة عند من ذكرنا من الكتاب – على سبيل المثال – إلا أنهم يتفقون على العناصر الرئيسية الهامة لقيام الدولة – وهى الجماعة والأرض والحاكمين . فلا بد من وجود حاكمين لهذه الجماعة لإدارتها و تصريف شئونها . وعلى هذا فكل دولة هي مجتمع يعيش داخل رقعة محدودة من الأرض ، منقسما إلى حكومة وشعب ، فالحكومة هي هيئة من الأفراد داخل الدولة تتولى تطبيق الأوامر القانونية التي تقوم عليها الدولة ولهذه الهيئة من الأفراد الحق في أن تستخدم الإكراه لتكفل إطاعة هذه الأوامر .

ثانيا : أسس قيام الدولة

يتفق علماء السياسة على ان الدولة تقوم على ثلاثة أسس إذا ما توفرت نستطيع أن نطلق على التجمع البشرى الذى يقوم على هذه الأسس مصطلح " دولة "، وهذه الأسس هي الشعب والإقليم والتنظيم السياسي الذى يتضمن وجود الحاكم والمحكومين .

١- الشـــعـــب :

والشعب عبارة عن مجموعة من الناس يعيشون معاً ، أي في دولة وهم عادة خليط من الناس منهم المواطنين وأصحاب البلاد Natives ومنهم الأجانب الذين لا ينتمون إلى نفس البلد . وفى العادة يطلق على السكان من أصحاب البلد لفظ أو مصطلح " الشعب " . والرغبة في الحياة المشتركة هي أساس تكون الشعب حيث تكون وحدة الأصل واللغة والعادات والتقاليد والجوار . وقد تأتى مجموعة من الناس لكى يكونوا شعباً .
وفى أغلب الدول وخاصة فيما يسمى " بالدولة القومية الحديثة " لا يتمتع الأجانب بنفس الامتيازات التي يتمتع بها المواطنين وخاصة حق المشاركة في الحياة السياسية ، إذ يكون هذا الحق مقصوراً على أبناء البلد أو المواطنين وفقا لدساتير الدول.

وكثيرا ما يخلط البعض بين " الشعب "و" الأمة " Nation ،من حيث أن وحدة الأصل والجوار والأماني المشتركة التي تنسحب على الشعب هي أيضا الاساس الذى تقوم عليه الأمة ، إلا أنها لازمة لتكوين الأمة عنها في الشعب ، ومن اللازم أو ليس بالضرورة أن تتوفر في الشعب – كما سبق أن ذكرنا – تلك العناصر لكى يكون مكونا من مكونات الدولة ، إذ أنه من الثابت تاريخياً أن كل أمة لا تكون دولة وبالتالي ليست كل دولة أمة . فالعرب أمة واحدة ولكنهم يتوزعون في دول مستقلة بعضها عن بعض ، والاتحاد السوفيتي دولة واحدة مكونة من أمم مختلفة الأصل .

٢- الأرض (الإقليم) :

إن رقعة الأرض ذات الحدود هي العنصر الثاني من عناصر أو أسس تكوين الدولة . فمثلا إذا فقدت دولة ما إقليمها أو إذا انضمت أو أصبح إقليمها جزء من إقليم أو أرض دولة أخرى ، لا تصبح دولة كاملة الأسس ولا يصلح أن نطبق عليها مصطلح " دولة " بما يعنيه في الواقع .

ولا تعتبر وحدة أرض الإقليم – أي الاتصال الطبيعي البرى – شرطاً لقيام الدولة ، إذ قد يكون الاقليم مكونا من أجزاء أو قطع متباعدة جغرافياً وطبيعياً (مثل الباكستان قبل قيام دولة بنجلاديش) ، كما أن هناك دولاً تتكون من عدد من الجزر المتجاورة أو المتباعدة كم في دولتي

اليابان وإندونيسيا . ولا تتوقف حدود إقليم الدولة على حدود رقعة الأرض يقطنها أو يستغلها السكان وإنما تمتد إلى خارج حدود رقعة الأرض إلى مياه البحار المجاورة وهذا ما يعرف بالمياه الإقليمية للدولة . هذا إلى جانب امتلاك الدولة لطبقات الجو التي تعلو إقليمها . ويرى بعض الكتاب أن أهمية الاقليم لا تتوقف عند حد ممارسة سلطة الدولة على أبنائه ، وإنما يرون أن للإقليم تأثير كبير على الشعب من حيث عاداتهم وأخلاقهم وسلوكهم نظراً لاختلاف المناخ ومصادر الطبيعة من إقليم إلى إقليم .

وقد يمنح الموقع الجغرافي للدولة أهمية تفوق أهمية غيرها من الدول ، فدولة في ملتقى قارتي أو دولة تمتلك ممراً مائياً دولياً يكون لها من الأهمية ما ليس لغيرها من الدول التي لا تتمتع بموقع مماثل . وقد يكون الموقع الجغرافي أو الطبيعي سبباً في نشوء دولاً نظراً لتمتع هذا الاقليم أو ذاك بخصوبة الأرض أو سخاء الطبيعة وهكذا ، فالموقع الجغرافي يشكل أهمية خاصة وعليه قد يتوقف قيام أو نشأة دولة ما في مكان ما .

٣- الحكومة :

تعتبر الحكومة – أي الهيئة الحاكمة أو مجموعة الأفراد التي تتولى الحكم – هي الهيئة المشرفة على أحوال الشعب وتنظيم شئونه وعلاقات أفراده ، فضلا عن قيامها بإدارة الاقليم واستغلال الموارد الطبيعية والصناعية الخاصة به ، وذلك لصالح المواطنين على حد سواء ، فضلا عن مسئوليتها عن توفير وسائل الحماية والأمن ورد العدوان الخارجي عن أراضي الإقليم وشعبه .
فوظيفة الحكومة – خاصة في المجتمع المعاصر – هي العمل على تحويل رغبات وإدارات الأفراد والجماعات لتكوين سلوكاً عاماً في المجتمع كله ، بما يحقق التقدم والازدهار للمجتمع ككل .
والحكومة هي مالكة السلطة السياسية ، وهذه السلطة هي حجر الزاوية بالنسبة للدولة وما يتبع ذلك من نظم سياسية تدار عن طريقها شئون الشعب . وبفقدان هذه السلطة وهذه النظم تفقد الدولة مقومها الأساسي على ما يسمى بالسلطة ، والسلطة لا تقوم كما سبق أن ذكرنا إلا من خلال تنظيم يوضح ما يسمى بالحقوق والواجبات .

ثالثا : أشكال الدولة

تتخذ الدول في العادة أشكال يتمايز بعضها عن بعض وفقا لمعايير معينة ، يخضع بعضها لمعايير متفق عليها وبعضها لا نستطيع القول بأنه متعارف عليه وإنما قد يتوقف شكل الدولة على وجهة نظر معينة ومحددة بظروف أدت إلى ظهور شكل بعينه وحالت دون ظهور شكل غيره . ولكن يستند شكل الدولة على وجه العموم إلى ثلاثة معايير هي :

(١) - الغاية أو الهدف من قيام الدولة .
(٢) - كمال أو نقصان سيادة الدولة .
(٣) - السلطة السياسية .

والأمر الأول وهو الخاص بالغاية أو هدف الدولة يدخل فيما يسمى بدراسة النظم السياسية وهى ليست محل دراستنا الان . كما أن تصنيف الدول على أساس كمال أو نقصان السيادة يدخل في إطار القانون الدولي والعلاقات الدولية ، وهذا لا يمثل موضوعاً أساسياً من موضوعات دراستنا

. ومن ثم فإننا سوف نعتمد في دراستنا لأشكال الدول على نوع السلطة المطبقة ، هل هي سلطة موحدة في الدولة كلها أم أنها سلطات متعددة في الدولة الواحدة .

رابعا : الدولة البسيطة أو الموحدة والدولة الاتحادية

تعتبر الدولة بسيطة أو موحدة عندما تباشر سلطات الحكم فيها بواسطة حكومة واحدة . أي أنه ليس بها سوى جهاز حكومي واحد ، وكل الذين يعيشون على أرض إقليمها يعدون شعبا واحداً ، كما أن حدودها الإقليمية واحدة ، لأن سلطة الحكومة لا بد وأن تغطى الاقليم كله . ومن ثم فإن الدولة الموحدة تقوم على اساس ان معيار الحكم عليها يتوقف على " أن السلطة فيها تظهر فيها لكل مواطن في الدولة بنفس المظهر سواء من حيث سندها أو من حيث ممارستها " . ويمكن أن نعثر على هذا الشكل من الدول في مصر وجميع الدول العربية وفرنسا وإنجلترا ودول أخرى كثيرة .

أما الدول المركبة أو الاتحادية فهي التي تتألف من عدة وحدات تخضع عادة لسلطة غالباً واحدة وإن كانت كل منها تحتفظ ببعض المظاهر الرئيسية للاستقلال . وتنقسم الدولة المركبة إلى دول " اتحاد شخصي " ودول " الاتحاد التعاهدى " وهناك أيضاً دول " الاتحاد الحقيقي " ، بالإضافة إلى دول " الاتحاد المركزي " ويتم الاتحاد الشخصي بين دولتين تحت رئاسة رئيس واحد ، مع الاحتفاظ باستقلال كل منهما (أي كل من الدولتين) وهذا النوع من الاتحاد يعتبر أضعف أنواع الاتحادات .

والاتحاد التعاهدى أو الكونفدرالي يشبه الاتحاد الشخصي ، وهو يقوم بين دول ذات سيادة بوساطة " عقد معاهدة بين الدول المشتركة في هذا الاتحاد " ولا يترتب على هذا الاتحاد في الغالب شخصية دولية جديدة ، برغم نزول الدولة الداخلة فيه عن بعض اختصاصاتها الداخلية أو الخارجية حيث تقوم به هيئة مشتركة . ويأتي بعد ذلك " الاتحاد الحقيقي " الذى تفقد فيه كل دولة شخصيتها الدولية وتصبح جزءاً من شخصية دولية جديدة هي دولته الاتحادية وإن بقيت كل دولة من دول الاتحاد مستقلة ومحتفظة بدستورها وحكومتها الداخلية .

والشكل الأخير هو الاتحاد المركزي (الفدرالي) ، الذى يتألف عادة من عدد من الولايات تندمج في وحدة مكونة شخصية دولية واحدة ، وتحكم بواسطة دستور واحد فيدرالي ، وهذا لا يمنع من احتفاظ كل منها بقدر يقل أو يكثر من الاختصاصات الداخلية سواء أكان ذلك في مجال التشريع أو غيره من المجالات . إلا أن هذا الشكل للدولة أو ذاك إنما يعود في الأصل إلى حقيقة نشأة الدولة ذاتها وهذا ما سوف نتعرض له فيما بعد ان شاء الله.

اسئلة المحاضرة ...

السؤال الأول / (تعريف الدولة من الموضوعات التي أثارت كثير من الجدل بين فقهاء القانون وعلماء السياسة) تحدثي – تحدث بالتفصيل عن التعريفات المختلفة الدولة ؟

إن تعريف الدولة من الموضوعات التي أثارت كثير من الجدل بين فقهاء القانون وعلماء السياسة فمنهم من أظهروها على جميع النظم الاجتماعية ، ومنهم من سوى بينها وبين أي نظام اجتماعي مثلها مثل أي نظام يوجد بالمجتمع . ويمثل الاتجاه الأول علماء السياسة ، أما الاتجاه الثاني فيمثله علماء الاجتماع . ويعرض الدكتور " سعد عصفور " بعض تعريفات الدولة فيقول : إن " دوجي " Duguit يرى أنه توجد دولة في جميع الأحوال التي يثبت فيها تفاوت سياسي (بين حاكمين ومحكومين) في جماعة معينة سواء أكان هذا التفاوت في مرحلة فطرية أم في مرحلة معقدة ومتطورة . ويرى بوردو Burdeau ان الدولة شكل من أشكال السلطة السياسية " Authority Political " .

تلك هي نماذج من تعريفات الدولة في الفقه الفرنسي أما في الفقه الإنجليزي فيقول " سالموند Sulmond " أن الدولة مجموعة من الأفراد مستقرة على إقليم محدود لإقامة السلم والعدل عن طريق القوة . أما " هولاند Holland " فيعرف الدولة على أنها مجموعة من الأفراد يقطنون إقليما معينا ويخضعون لسلطان الأغلبية أو لسلطان طائفة منهم . أما " لاباند Laband " ويمثل الفقه الألماني فيعرف الدولة على أنها جماعة تملك ممارسة حقوق السيادة في مواجهة الأفراد الأعضاء فيها .
والملاحظ هنا أنه بالرغم من اختلاف أو تباين تعريف الدولة عند من ذكرنا من الكتاب – على سبيل المثال – إلا أنهم يتفقون على العناصر الرئيسية الهامة لقيام الدولة – وهى الجماعة والأرض والحاكمين . فلا بد من وجود حاكمين لهذه الجماعة لإدارتها و تصريف شئونها . وعلى هذا فكل دولة هي مجتمع يعيش داخل رقعة محدودة من الأرض ، منقسما إلى حكومة وشعب ، فالحكومة هي هيئة من الأفراد داخل الدولة تتولى تطبيق الأوامر القانونية التي تقوم عليها الدولة ولهذه الهيئة من الأفراد الحق في أن تستخدم الإكراه لتكفل إطاعة هذه الأوامر .

السؤال الثاني / تحدثي – تحدث بالتفصيل عن أسس قيام الدولة ؟

يتفق علماء السياسة على ان الدولة تقوم على ثلاثة أسس إذا ما توفرت نستطيع أن نطلق على التجمع البشرى الذى يقوم على هذه الأسس مصطلح " دولة "، وهذه الأسس هي الشعب والإقليم والتنظيم السياسي الذى يتضمن وجود الحاكم والمحكومين .

١- الشـــعـــب :

والشعب عبارة عن مجموعة من الناس يعيشون معاً ، أي في دولة وهم عادة خليط من الناس منهم المواطنين وأصحاب البلاد Natives ومنهم الأجانب الذين لا ينتمون إلى نفس البلد . وفى العادة يطلق على السكان من أصحاب البلد لفظ أو مصطلح " الشعب " . والرغبة في الحياة المشتركة هي أساس تكون الشعب حيث تكون وحدة الأصل واللغة والعادات والتقاليد والجوار . وقد تأتى مجموعة من الناس لكى يكونوا شعباً .
وفى أغلب الدول وخاصة فيما يسمى " بالدولة القومية الحديثة " لا يتمتع الأجانب بنفس الامتيازات التي يتمتع بها المواطنين وخاصة حق المشاركة في الحياة السياسية ، إذ يكون هذا الحق مقصوراً على أبناء البلد أو المواطنين وفقا لدساتير الدول. وكثيرا ما يخلط البعض بين " الشعب " و " الأمة " Nation ، من حيث أن وحدة الأصل والجوار والأماني المشتركة التي تنسحب على الشعب هي أيضا الاساس الذى تقوم عليه الأمة ، إلا أنها لازمة لتكوين الأمة عنها

في الشعب ، ومن اللازم أو ليس بالضرورة أن تتوفر في الشعب – كما سبق أن ذكرنا – تلك العناصر لكى يكون مكونا من مكونات الدولة ، إذ أنه من الثابت تاريخياً أن كل أمة لا تكون دولة وبالتالي ليست كل دولة أمة . فالعرب أمة واحدة ولكنهم يتوزعون في دول مستقلة بعضها عن بعض ، والاتحاد السوفيتي دولة واحدة مكونة من أمم مختلفة الأصل .

٢- الأرض (الإقليم) :

إن رقعة الأرض ذات الحدود هي العنصر الثاني من عناصر أو أسس تكوين الدولة . فمثلا إذا فقدت دولة ما إقليمها أو إذا انضمت أو أصبح إقليمها جزء من إقليم أو أرض دولة أخرى ، لا تصبح دولة كاملة الأسس ولا يصلح أن نطبق عليها مصطلح " دولة " بما يعنيه في الواقع .

ولا تعتبر وحدة أرض الإقليم – أي الاتصال الطبيعي البرى – شرطاً لقيام الدولة ، إذ قد يكون الاقليم مكونا من أجزاء أو قطع متباعدة جغرافياً وطبيعياً (مثل الباكستان قبل قيام دولة بنجلاديش) ، كما أن هناك دولاً تتكون من عدد من الجزر المتجاورة أو المتباعدة كم في دولتي اليابان وإندونيسيا . ولا تتوقف حدود إقليم الدولة على حدود رقعة الأرض يقطنها أو يستغلها السكان وإنما تمتد إلى خارج حدود رقعة الأرض إلى مياه البحار المجاورة وهذا ما يعرف بالمياه الإقليمية للدولة . هذا إلى جانب امتلاك الدولة لطبقات الجو التي تعلو إقليمها .

ويرى بعض الكتاب أن أهمية الاقليم لا تتوقف عند حد ممارسة سلطة الدولة على أبنائه ، وإنما يرون أن للإقليم تأثير كبير على الشعب من حيث عاداتهم وأخلاقهم وسلوكهم نظراً لاختلاف المناخ ومصادر الطبيعة من إقليم إلى إقليم . وقد يمنح الموقع الجغرافي للدولة أهمية تفوق أهمية غيرها من الدول ، فدولة في ملتقى قارتي أو دولة تمتلك ممراً مائياً دولياً يكون لها من الأهمية ما ليس لغيرها من الدول التي لا تتمتع بموقع مماثل . وقد يكون الموقع الجغرافي أو الطبيعي سبباً في نشوء دولاً نظراً لتمتع هذا الاقليم أو ذاك بخصوبة الأرض أو سخاء الطبيعة وهكذا ، فالموقع الجغرافي يشكل أهمية خاصة وعليه قد يتوقف قيام أو نشأة دولة ما في مكان ما .

٣- الحكومة :

تعتبر الحكومة – أي الهيئة الحاكمة أو مجموعة الأفراد التي تتولى الحكم – هي الهيئة المشرفة على أحوال الشعب وتنظيم شئونه وعلاقات أفراده ، فضلا عن قيامها بإدارة الاقليم واستغلال الموارد الطبيعية والصناعية الخاصة به ، وذلك لصالح المواطنين على حد سواء ، فضلا عن مسئوليتها عن توفير وسائل الحماية والأمن ورد العدوان الخارجي عن أراضي الإقليم وشعبه . فوظيفة الحكومة – خاصة في المجتمع المعاصر – هي العمل على تحويل رغبات وإدارات الأفراد والجماعات لتكوين سلوكاً عاماً في المجتمع كله ، بما يحقق التقدم والازدهار للمجتمع ككل . والحكومة هي مالكة السلطة السياسية ، وهذه السلطة هي حجر الزاوية بالنسبة للدولة وما يتبع ذلك من نظم سياسية تدار عن طريقها شئون الشعب . وبفقدان هذه السلطة وهذه النظم تفقد الدولة مقومها الأساسي على ما يسمى بالسلطة ، والسلطة لا تقوم كما سبق أن ذكرنا إلا من خلال تنظيم يوضح ما يسمى بالحقوق والواجبات .

انتهت المحاضرة..

بنت الشرقية١٩

المحاضرة الخامسة : النظم السياسية

مقدمة ..

السلطة السياسية والنظم السياسية

لا يمكن دراسة ظاهرة السلطة وشرعيتها دون دراسة الدولة دراسة علمية طالما ان السلطة هي القوة التي تمارسها الدولة بعد ان تبرر شرعيتها وشرعية استعمالها وطالما أن سيادة الدولة هي سيادة مطلقة لا تحدها حدود وسيادة عامة وشاملة تفرض على جميع الأفراد والمنظمات والهيئات الموجودة فى المجتمع . لا يمكننا دراسة سلطة الدولة وقانونيتها وأهميتها دون ربطها بالمجتمع الذى تحكمه ، فالمجتمع هو المحرك الأساس لظهور الدولة واستقرارها ونموها وديمومتها .

ان الدولة تظهر إلى حيز الوجود عندما يكون هناك مجتمع بحاجة إلى جهود وخدمات ترعى متطلباته وتحمى أفراده من التحديات الداخلية والخارجية التي قد يتعرضون اليها وتحقق أهدافه وطموحاته القريبة والبعيدة الأمد . لذا عند دراستنا لظاهرة السلطة يجب التركيز على أهمية الدولة للمجتمع وأهمية المجتمع للدولة أى الخدمات والواجبات التى تقدمها الدولة للمجتمع والخدمات والواجبات التى يقدمها المجتمع للدولة .

وبعد الانتهاء من دراسة ظاهرة السلطة وربطها بالدولة والمجتمع سنركز على تحليل المبررات الجوهرية التى تستند عليها شرعية السلطة ثم نختم الفصل بدراسة أنواع السلطات السياسية وهى السلطة التقليدية والسلطة العقلانية الشرعية والسلطة الكرزماتيكية .

أولا : ظاهرة السلطة

السلطة : هي شكل من أشكال القوة التي توجه وتقود جهود الأفراد نحو تحقيق الأهداف الخاصة والعامة للمجتمع . والشروط المساعدة على توجيه الجهود وحث الأفراد على العمل هي :

١- التبادل الذى يتم عندما يقوم عضو الجماعة بتقديم مجموعة وظائف وخدمات يستفيد منها بقية الأعضاء .
٢- المصالح المشتركة : التي تتحقق عندما يقوم الفرد بإنجاز العمل المطلوب منه لمصلحة شخص ثالث .
٣- التماسك الناجم عن وجود عواطف ومعتقدات ومصالح مشتركة : يظهر التماسك عندما يشعر كل فرد ان عمله مفيد للآخرين ومكمل للأعمال التي ينجزها الآخرون .
٤- القوة التي تكمن في التأثير ، السلطة والسيطرة الجبرية . تظهر القوة عندما يتأثر سلوك الأخرين أو تتأثر أعمالهم بأوامر شخص يحتل منصباً عالياً في المؤسسة أو الجماعة .

لذا فالسلطة هي نوع من أنواع القوة المنظمة لجهود وفعاليات الآخرين نظراً للأوامر التي يصدرها حكام وقادة المجتمع والتي تتسم بصفة الإلزام والشرعية بعد إطاعتها وتنفيذها تلقائياً من قبل المحكومين من أبناء المجتمع

إذن سلطة الدولة كما تناولتها وجهة النظر القانونية هي سلطة مطلقة لا تحدها حدود ولا توجد قوة في المجتمع تعلو عليها أو تتنافس معها أو تعترض عليها . ومع هذا فإن حدود وجهة النظر القانونية هذه لم تستوعب بعض الوقائع السياسية .

فقد لاحظ هارولد رسكى بأن القوة القانونية اللامحدودة تتحول في الممارسة إلى قوة تستند إلى مبررات معينة يعرفها أبناء الشعب . أما السير هنري مين(Sir H. Maine)) فيقول بأن العادات والتقاليد الاجتماعية غالباً ما تفرض على السلطة وتقيد جزءاً من سيادتها. ومعنى هذا أن هناك قيودا على سلطة الدولة المعاصرة أهمها مبدأ سلطة القانون وسيادته الذى تحولت الدولة بمقتضاه من دولة استبدادية إلى دولة قانونية .

ثانيا : الدولة والمجتمع

الدولة هي من أهم المنظمات السياسية الموجودة في المجتمع ، ولا يمكن مقارنة أهميتها وسيادتها بأهمية وسيادة أية منظمة أخرى بظراً لسلطتها العليا التي تفرضها على الأفراد والمنظمات والوظائف الخطيرة التي تقدمها لأبناء المجتمع ولقدراتها القيادية والتنظيمية والإدارية والقانونية التي تضمن تحقيق الأهداف الكبرى للمجتمع والأمة . والدولة هي نظام كلى يشرف على أمور المجتمع برمتها ، ولهذا النظام أحكام وقوانين شرعية يطيعها الأفراد ويخضع لأوامرها وذلك لأنها صممت من أجل ضمان سعادتهم وراحتهم وتحقيق أهدافهم وحل النزاعات التي قد تنشب بينهم .

والدولة لا تعتبر مصدر القوانين فحسب بل هي القوانين ذاتها ، حيث أن هناك ترادفاً بين مصطلح الدولة ومصطلح القانون . فالدولة هي القانون والقانون هو الدولة . الدولة أذن هي نظام قانوني شمولي وكلى الوحيد من نوعه في المجتمع .
والدولة تنطبق مع القانون لكونها السلطة المركزية لتشريع وتنفيذ القوانين في المجتمع . والدولة لا تشرع القوانين فحسب بل تحتكر تكوين وإدارة وتطوير واستعمال القوات المسلحة واستخدامها فى المحافظة على الأمن والنظام وصيانة حدود وسيادة الوطن من العدوان الخارجي والأطماع الأجنبية والتوسعية

لكن احتكار السيطرة على القوات المسلحة من قبل الدولة يدعم سيادة القوانين التي تشرعها الدولة . ويضمن فاعلية تنفيذها ويحقق الصالح العام للدولة والشعب على حد سواء .

أما المجتمع فيعرفه البروفسور هوبهوس (Hobhouse) بأنه مجموعة من الأفراد تطقن على بقعة جغرافية معينة ومحددة من الناحية السياسية ومعترف بها ولها مجموعة من العادات والتقاليد والمقاييس والقيم والأحكام الاجتماعية والأهداف المشتركة المتبادلة التي أساسها اللغة والتاريخ والمصير المشترك ، وهناك من عرف المجتمع بأنه جميع العلاقات بين الأفراد وهم في حالة تفاعل مع منظمات وجمعيات لها أحكام وأسس معينة . لكن المجتمع يشمل جميع المنظمات والجماعات التي لها بنيات دائميه منظمة يمكن دراستها دراسة موضوعية
تقع ضمن اختصاص المنهج العلمي الذى يسير عليه العالم الاجتماعي . فالعلاقات الإنسانية التي تربط الأفراد لابد ان تحدد طبيعة المؤسسات الاجتماعية الموجودة في المجتمع وهذه

المؤسسات هي التي تنظم فعاليات المنظمات وتشرف عليها وتوجهها نحو سياسة معينة . اذن يمكننا استعمال كلمة مجتمع لتعنى الشبكة المعقدة من العلاقات الاجتماعية التي قام الإنسان بتنظيمها ورسم معالمها .

ان من أهم العناصر التكوينية للمجتمعات الإنسانية المجتمعات المحلية (Communities) والمنظمات (Associations) . المجتمع المحلى هو مجموع السكان الذى يشغل بقعة جغرافية معينة ويشترك بنظام يحدد قوانين الحياة الاجتماعية الخاصة . وأهم شرط من شروط تكوين المجتمع المحلى وجود بناء اجتماعى يتكون من أحكام وقوانين تحدد طبيعة العلاقات بين أفراده . والمجتمع المحلى قد يكون جزءاً من مجتمع محلى كبير حيث ان المجتمعات دائما ما تكون وسط مجتمعات محلية أخرى وهكذا .

أما المنظمات فإنها تتكون من جماعات من الناس تعمل فيما بينها لإنجاز وظيفة أو وظائف معينة كالأحزاب السياسية ونقابات العمال والمدارس والجماعات . والمنظمات الاجتماعية يمكن تقسيمها إلى أقسام مختلفة تبعا لطبيعة أغراضها أو أهدافها أو مواقعها الجغرافية أو حجموها أو أو شروط الانتماء إليها. ولكننا يجب أن نميز بين المؤسسة والمنظمة الاجتماعية (Social Institution) المؤسسة الاجتماعية هي مجموعة الأحكام والقوانين التي تحدد العلاقات بين الأفراد بالنسبة لسيطرتهم على الأشياء المادية أو امتلاكها أو تبادلها. والمجتمع المحلى أو المنظمات الاجتماعية هي التي تكون وتدعم المؤسسات الاجتماعية.

غير ان هناك ارتباكا في استعمال مصطلحي المؤسسة والمنظمة لأنه في حالات معينة يشير كلا المصطلحين إلى أشياء واحدة. فالدولة مثلاً هي مؤسسة اجتماعية لأنها تتكون من مجموعة أحكام وقوانين تنظم الحياة في المجتمع وهى أيضا منظمة اجتماعية لأنها تتكون من أفراد يسعون للقيام بأعمال معينة هدفها تحقيق طموح ومآرب المجتمع .

بعد تعريف كل من الدولة والمجتمع يجب علينا دراسة صفات الدولة وتوضيح الواجبات التي تقدمها الدولة للمجتمع والواجبات التي تقدمها الدولة للمجتمع والواجبات التي يقدمها المجتمع للدولة.

ثالثا : صفات الدولة

قبل دراسة واجبات الدولة للمجتمع وواجبات المجتمع للدولة يجدر بنا فحص طبيعية المزايا والصفات المشتركة التي تتميز بها الدول مهما كانت أنظمتها الاجتماعية وأيدولوجيتها السياسية والعقائدية ومن أهم الصفات السياسية للدول ما يلى :

١- ان المراكز القيادية والمهنية والوظيفية للدولة غالباً ما تشغل من قبل نسبة ضئيلة من أبناء المجتمع . وهذا يعنى بأن الحكم يكون بيد الأقلية. فأنظمة الحكم في جميع المجتمعات الرأسمالية والاشتراكية والنامية والمتطورة هي بيد الأقلية. في بريطانيا مثلاً يسيطر مجلس العموم (House of Commons) على دفة الحكم أما من الحزب الحاكم أو الحزب المعارض عند استلامه للسلطة بعد فوزه في الانتخابات. وعدد أعضاء المجلس يزيد عن (٦٠٠) عضو والذين منهم تشكل الوزارة. أي

الحزب في الانتخابات العامة هو الذى يشكل الوزارة من بين أعضائه في المجلس . والوزارة لا يزيد عدد أعضائها عن (٣٠) وزيراً يعهد إليهم حكم البلاد برمتها. أي حكم الشعب الذى يبلغ نفوسه (٥٢) مليون نسمه .

أما في الاتحاد السوفيتي فإن مجلس السوفييت الأعلى هو الذى يحكم الشعب السوفيتي المتكون من (٢٥٠) مليون نسمة . وهذا المجلس يتألف من عدد من الأعضاء الذين يمثلون جمهوريات الاتحاد السوفيتي الخمسة عشر. وكل جمهورية من هذه الجمهوريات ترسل ممثليها إلى مجلى السوفييت الأعلى الذى يجتمع بين آونة وأخرى لتدارس أمور ومشكلات البلاد . وفى الدول النامية نرى بأن الدولة التي تتكون من الأقلية هي التي تحكم الأكثرية أي اكثرية أبناء الشعب .

٢- أن لكل دولة من دول العالم مجلس وزاري يترأسه رئيس الدولة. وهذا يدل على ان الدولة لا يحكمها فرد واحد بل يحكمها مجموعة من الأفراد .زد على ذلك كون الدولة في بعض الأحيان تحت سيطرة المجلس التنفيذي. وأعضاء الدولة لا يكونوا متساوين في القوة والسلطة السياسية التي يوزعها المجتمع عليهم ، حيث انهم يختلفون في مراكز القوة والنفوذ تبعا لأهمية الواجبات والوظائف السياسية التي يقدمونها للمجتمع الكبير .

٣- ان جميع الدول تدعى الشرعية والسيادة على أرضها ومواطنيها . وشرعيتها تستمد من إطاعة مواطنيها لقوانينها وأوامرها ومن قدرة قادتها على أجهزتها الإدارية.

٤- قد لا تعتمد شرعية الدولة على مبدأ استعمال القوة والنفوذ بل تعتمد على الاحترام المتبادل والمصلحة المشتركة بين الطبقة الحاكمة والطبقة المحكومة .

٥- على الدولة ان تهتم برفاهية وسعادة جميع قطاعات المجتمع مهما كانت خلفياتهم الاجتماعية وانحداراتهم القومية والعنصرية . فالحكومة في القطر العربي الواحد تهتم براعية وحماية جميع المواطنين وتعاملهم معاملة واحدة ومتساوية. ولا تميز بيم أكثرية سكانية وأقلية سكانية الا اذا كان هناك مبرر عقلاني لهذا التميز . فالوظائف الحكومية والمراكز الإدارية مفتوحة لجميع المواطنين حيث ان الدخول إلى الوظيفة لا يعتمد على الاعتبارات الجانبية كالحسب والنسب ، الدين أو العنصر ... إلخ بل يعتمد على الكفاءة والمؤهلات العلمية والقدرة على القيام بأعباء الوظيفة .

رابعا : وظائف الدولة للمجتمع

بعد تعقد المجتمع البشرى نتيجة لتضخم السكان وتوسع المدن وانتشار معالم التصنيع والتحضر وشيوع الثقافة والتربية والتعليم بين فئات وعناصر المجتمع المختلفة وارتفاع المستويات الاقتصادية والاجتماعية للأفراد والجماعات أصبحت الدولة لا تكتفى بتقديم واجباتها ووظائفها التقليدية لأبناء المجتمع كوظيفة المحافظة على الأمن والنظام في الداخل ووظيفة الدفاع في الخارجي . اذ قامت بتحمل واجبات وخدمات أخرى للمواطنين حيث تعهدت بتخطيط المجتمع تخطيطا اقتصاديا واجتماعيا وعمرانيا وتربويا لغرض تنميته وتطويره نحو الاحسن والأفضل .

وأخذت تتدخل بشؤون الاسرة والأفراد لضمان راحتهم وسعادتهم وحمياتهم منت الاحتكار والاستغلال الذى كان يمارسه القطاع الخاص بسبب رغبته بجنى الأرباح والفوائد غير المشروعة . وفشل القطاع الخاص بتلبية حاجات ومتطلبات أبناء المجتمع المتشعبة كان من العوامل الأخرى التي حفزت الدولة التدخل في بشئون المجتمع بغية تنظيمه والسيطرة عليه وحمايته من الاستغلال والفساد. وقيام الدولة بالتخل في شئون المجتمع ومساهمتها بتلبية حاجات وطموحات الأفراد لا يقتصر على الدول الاشتراكية فحسب بل يتعداه إلى معظم الدول النامية والدول الرأسمالية .

فالدولة الرأسمالية بدأت تنظم شؤون الاقتصاد والعائلة والصحة العامة والثقافة التربية والتعليم في مجتمعاتها على نطاق واسع وهذا ما زاد أهميتها ورفع سمعتها وهيبتها . إلا أن واجبات والتزامات الدولة الاشتراكية إزاء شعبها ومجتمعها أكثر تعقدا وأشمل نطاقا من واجبات والتزامات الدولة الرأسمالية حيث ان مؤسساتها الاشتراكية الانتاجية والخدمية تنجز جميع الأعمال والخدمات التي يحتاجها أبناء المجتمع . في حين بلعب القطاع الخاص الدور الأساسي في المجتمعات الرأسمالية من ناحية تلبية متطلبات شعوبها وتأمين حاجاتهم وطموحاتهم .

دعنا الان نفحص طبيعة الواجبات والخدمات التي تقدمها الدولة الى أبناء المجتمع لكى نتعرف على أهمية الدولة للمجتمع في الوقت الحاضر . ان واجبات الدولة لأبناء المجتمع أخذت وتنمو بمرور الزمن ، وأصبحت في الوقت الحاضر لا تقل خطورة وأهمية عن واجبات أية دولة اشتراكية في العالم لأبنائها ومنسبيها . ويمكننا هنا توضيح طبيعة وأهمية هذه الوظائف للمواطنين بشيء من التفصيل .

ان الدولة بفضل قوات الشرطة والأمن وبفضل المحاكم والسلطات الشرعية والقضائية مسؤولة عن نشر العدالة واستتباب الأمن والنظام في الداخل ومسؤولة عن راحة المواطنين وسلامتهم وطمأنينتيهم من الجانحين والعابثين والأشرار الذين قد تسول لهم أنفسهم جلب الضرر والأذى للمواطنين وإشاعة روح الشغب والعدوان وعدم الاستقرار في المجتمع . فالمحاكم القضائية وأجهزة العدل هي السلطات التي تتحمل مهمة نشر العدالة والسلام والطمأنينة بين المواطنين. وقوات الشرطة والأمن هي العين الساهرة لحماية المواطنين من الجرائم والشرور والعدوان بحيث يتمكن هؤلاء من الانصراف إلى أعمالهم والتمتع بحياة مليئة بالإنجازات والمكاسب والمأثورات.

ومن الواجبات المهمة للدولة حماية حدود وتربة القطر والوطن العربي من أطماع الغزاة الصهاينة والإمبرياليين الذين يحملون الأطماع التوسعية والاستغلالية والاستعمارية ويبيتون نوايا الشر والعدوان ضد الأمة العربية وحضارتها العريقة.

وحماية حدود وتربة الوطن توكل إلى القوات المسلحة البرية والجوية والبحرية . فالدولة مسؤولة عن إدارة وتدريب وتسليح ورعاية وتطوير القوات المسلحة ومسؤولة عن استعمالها وقت المحن والأزمات السياسية والعسكرية لردع ودحر الطامعين بخيرات الأمة العربية والتصدي لمخططاتهم العدوانية والشريرة ان وجود القوات المسلحة واستعدادها لخوض المعارك

والحروب ضد أعداء الأمة العربية سيردع هؤلاء ويمنعهم من الاعتداء على المجتمع العربي . وهنا يستطيع المجتمع المحافظة على أراضيه وسكانه ومقدساته من أطماع المعتدين والمستغلين.

وبجانب وظائف الأمن الداخلي والدفاع الخارجي تتحمل الدولة وظائف كثيرة ومتطورة إزاء المواطنين كالوظائف الاقتصادية والثقافية والصحية والاجتماعية والترفيهية . فالدولة هي التي تخلق الأعمال على اختلاف أنواعها متشجع المواطنين عل أشغالها ، وهى التي تنتج البضائع الصناعية والزراعية وتوفرها للمواطن بأسعار معتدلة وتنظم التجارة الداخلية والخارجية .

وتشيد المصانع الإنتاجية الكبيرة بعد إرسائها للأسس المادية والتكنولوجية للتصنيع وتسيطر على قيمة العملة الوطنية وتحميها من المضاربات النقدية الأجنبية وهكذا. والدولة من خلال وزارتي التربية والتعليم العالي والبحث العلمي تتعهد بفتح المدارس والكليات والجامعات وتشرف على إدارتها وتنظمها ونموها وتزودها بالأدوات والكادر التعليمي وترسم سياستها التربوية والعلمية والوطنية.

وبعد تأسيس هذه المدارس والمعاهد العالية تشجع المواطنين على اختلاف خلفياتهم الاجتماعية والقومية بالذهاب اليها والاستفادة منها . وتتحمل الدولة من خلال وزارة الصحة مسؤوليات المحافظة على صحة وحيوية أبناء المجتمع وحمايتهم من الأمراض السارية والمعدية التي قد تلحق بهم .

ويتم هذا عن طريق تأسيس المراكز الصحية والطبية في جميع أرجاء القطر مثل كليات ومعاهد الطب والتمريض ، المستشفيات والمستوصفات والعيادات الطبية الشعبية وبقية المراكز الصحية الأخرى . وهذه المؤسسات الصحية مفتوحة لجميع المواطنين مهما تكن مستوياتهم الاجتماعية والثقافية.

والدولة مسئولة من خلال وزارة اعمل والشئون الاجتماعية ووزارة الإسكان
ووزارة الشباب عن القيام بالخدمات الاجتماعية كخدمات الرعاية الاجتماعية بأنواعها المختلفة مثل خدمات رعاية الأسرة وخدمات الضمان الاجتماعي التي تضمن المواطنين ضد البطالة والمرض والهرم والموت وبقية الحوادث المؤسفة التي يتعرضون اليها . وإنشاء المشاريع السكنية وتوزيعها مجانا أو بأسعار الكلفة على المواطنين. كما تتعهد الدولة بتقديم الخدمات الترويحية والترفيهية للمواطنين كتهيئة الجرائد والمجلات والكتب اليهم والسيطرة على أجهزة الراديو والتليفزيون والإشراف على مؤسسات السياحة والاصطياف .

ورعاية دور الأوبرا والموسيقى والسينما والمسرح ..... الخ . ومسؤولة أيضا عن الإشراف على المؤسسات الرياضية والكشفية والشبابية . ومثل هذه النشاطات الترويجية تدفع المواطنين على استغلال أوقات فراغهم بطريقة تسبب تطوير شخصياتهم ومواهبهم الخلاقة والمبدعة.

وبالإضافة إلى هذه الخدمات الجلية التي تقدمها الدولة للمواطنين هناك مسؤوليات تخطيط المجتمع من أجل تنميته وتطويره في جميع الحقول والميادين الحياتية لكى يكون المجتمع متقدما وناهضا. فعن طريق وزارة التخطيط تقوم الدولة بدراسة الإمكانيات المادية والبشرية للمجتمع وعلى ضوء أهدافها وطموحاتها التنموية تسعى جاهدة باستثمار هذه الإمكانيات إلى أبعد حدودها

بحيث تنتج في تطوير المجتمع ماديا واجتماعيا وحضاريا . وهنا يتمكن المجتمع من الوقوف على صعيد واحد مع الدول العصرية والمتطورة في العالم.

أسئلة المحاضرة ...

السؤال الأول / تتعدد الصفات المشتركة التي تتميز بها الدول مهما كانت أنظمتها الاجتماعية وأيدولوجيتها السياسية والعقائدية) تحدثي – تحدث بالتفصيل الصفات المشتركة للدول ؟

تتعدد الصفات المشتركة التي تتميز بها الدول مهما كانت أنظمتها الاجتماعية وأيدولوجيتها السياسية والعقائدية ومن أهم هذه الصفات السياسية للدول ما يلى :

١- **ان المراكز القيادية والمهنية والوظيفية للدولة** غالباً ما تشغل من قبل نسبة ضئيلة من أبناء المجتمع . وهذا يعنى بأن الحكم يكون بيد الأقلية. فأنظمة الحكم في جميع المجتمعات الرأسمالية والاشتراكية والنامية والمتطورة هي بيد الأقلية. في بريطانيا مثلاً يسيطر مجلس العموم (House of Commons) على دفة الحكم أما من خلال الحزب الحاكم أو الحزب المعارض عند استلامه للسلطة بعد فوزه في الانتخابات.

٢- **أن لكل دولة من دول العالم مجلس وزاري يترأسه رئيس الدولة.** وهذا يدل على ان الدولة لا يحكمها فرد واحد بل يحكمها مجموعة من الأفراد . زدعلى ذلك كون الدولة في بعض الأحيان تحت سيطرة المجلس التنفيذي. وأعضاء الدولة لا يكونوا متساوين في القوة والسلطة السياسية التي يوزعها المجتمع عليهم ، حيث انهم يختلفون في مراكز القوة والنفوذ تبعا لأهمية الواجبات والوظائف السياسية التي يقدمونها للمجتمع الكبير .

٣- **ان جميع الدول تدعى الشرعية والسيادة على أرضها ومواطنيها** . وشرعيتها تستمد من إطاعة مواطنيها لقوانينها وأوامرها ومن قدرة قادتها على أجهزتها الإدارية.

٤- **قد لا تعتمد شرعية الدولة على مبدأ استعمال القوة والنفوذ** بل تعتمد على الاحترام المتبادل والمصلحة المشتركة بين الطبقة الحاكمة والطبقة المحكومة .

٥- **على الدولة ان تهتم برفاهية وسعادة جميع قطاعات المجتمع** مهما كانت خلفياتهم الاجتماعية وانحداراتهم القومية والعنصرية . فالحكومة في القطر العربي الواحد تهتم براعية وحماية جميع المواطنين وتعاملهم معاملة واحدة ومتساوية. ولا تميز بيم أكثرية سكانية وأقلية سكانية الا اذا كان هناك مبرر عقلاني لهذا التميز . فالوظائف الحكومية والمراكز الإدارية مفتوحة لجميع المواطنين حيث ان الدخول إلى الوظيفة لا يعتمد على الاعتبارات الجانبية كالحسب والنسب ، الدين أو العنصر ... إلخ بل يعتمد على الكفاءة والمؤهلات العلمية والقدرة على القيام بأعباء الوظيفة .

السؤال الثاني / تحدثي – تحدث بإيجاز عن ظاهرة السلطة ؟

السلطة هي القوة التي تمارسها الدولة بعد ان تبرر شرعيتها وشرعية استعمالها وطالما أن سيادة الدولة هي سيادة مطلقة لا تحدها حدود وسيادة عامة وشاملة تفرض على جميع الأفراد والمنظمات والهيئات الموجودة فى المجتمع . لا يمكننا دراسة سلطة الدولة وقانونيتها وأهميتها دون ربطها بالمجتمع الذى تحكمه ، فالمجتمع هو المحرك الأساس لظهور الدولة واستقرارها ونموها وديمومتها . ان الدولة تظهر إلى حيز الوجود عندما يكون هناك مجتمع بحاجة إلى جهود وخدمات ترعى متطلباته وتحمى أفراده من التحديات الداخلية والخارجية التي قد يتعرضون اليها وتحقق أهدافه وطموحاته القريبة والبعيدة الأمد .

السلطة : هي شكل من أشكال القوة التي توجه وتقود جهود الأفراد نحو تحقيق الأهداف الخاصة والعامة للمجتمع .

لذا فالسلطة هي نوع من أنواع القوة المنظمة لجهود وفعاليات الآخرين نظراً للأوامر التي يصدرها حكام وقادة المجتمع والتي تتسم بصفة الإلزام والشرعية بعد إطاعتها وتنفيذها تلقائياً من قبل المحكومين من أبناء المجتمع .والسلطة الشرعية هي السلطة التي تتأثر فعاليتها بالأجهزة التي تعتمدها كالمصلحة العامة والفائدة المشتركة التي يجنيها كل من الحكام والمحكومين من السلطة . والسلطة غالباً ما تقدم المكافآت المادية والمعنوية للأشخاص الذين يقدمون الخدمات لها وتدافع عنهم وقت تعرضهم للخطر .

وهناك جملة مصالح مشتركة بين أعضاء السلطة وقادتها من جهة والأشخاص الخاضعين لها من جهة أخرى . وهذه المصالح تتجسد في تحقيق الأهداف العليا للمجتمع التي تهم مصلحة الطرفين كتحقيق الانتصار العسكري على الأعداء والطامعين أو إنجاز الخطط والمشاريع الاقتصادية والثقافية والصحية والاجتماعية التي يستفيد منها المجتمع الكبير ..

كما ان التماسك الذى يربط السلطة بالجماعة التابعة لها غالباً ما يحقق لها أغراضاً نافعة ومفيدة كالفوز في لعبة أو سياق رياضي معين أو رفع المستوى العلمي في المدرسة أو الجامعة إذن سلطة الدولة كما تناولتها وجهة النظر القانونية هي سلطة مطلقة لا تحدها حدود ولا توجد قوة في المجتمع تعلو عليها أو تتنافس معها أو تعترض عليها . ومع هذا فإن حدود وجهة النظر القانونية هذه لم تستوعب بعض الوقائع السياسية .

فقد لاحظ هارولد رسكى بأن القوة القانونية اللامحدودة تتحول في الممارسة إلى قوة تستند إلى مبررات معينة يعرفها أبناء الشعب . أما السير هنري مين(Sir H. Maine)) فيقول بأن العادات والتقاليد الاجتماعية غالباً ما تفرض على السلطة وتقيد جزءاً من سيادتها. ومعنى هذا أن هناك قيودا على سلطة الدولة المعاصرة أهمها مبدأ سلطة القانون وسيادته الذى تحولت الدولة بمقتضاه من دولة استبدادية إلى دولة قانونية .

انتهت المحاضرة ..

بنت الشرقية١٩

المحاضرة السادسة : وظائف المجتمع للدولة

خامسا : وظائف المجتمع للدولة

كما تقوم الدولة بتقديم الوظائف وخدمات جليلة للمجتمع بدوره يتحمل جملة خدمات يقدمها للدولة لكى تتمكن الأخيرة من القيام بواجبها القيادي والتنظيمي الذى يعتمد عليه تقدم المجتمع وتطوره . فالمجتمع يقوم بمجموعة وظائف أساسية لأفراد والدولة تمكن كل منهما من تحقيق أهدافه والوصول إلى طموحاته المنشودة.

ومن أهم الواجبات التي يقدمها المجتمع للدولة ما يلى :

١- تعاون أبناء المجتمع مع أجهزة الدولة المختلفة وإطاعتهم للأنظمة والقوانين التي تشرعها الدولة من أجل سعادتهم ورفاهيتهم. ان تعاون المجتمع مع الدولة سيمكن الأخيرة من القيام بوظائفها بأحسن صورة ممكنة ويحفزها إلى تقديم المزيد من الجهود البناءة للمواطنين .

٢- المجتمع يزود الدولة بالكادر البشرى الذى تحتاجه أجهزتها الإدارية والمهنية والوظيفية . فإذا كان المجتمع واعيا ومتعلما ومتدرباً على أصناف الفنون والمهارات والكفاءات العلمية والتكنولوجية فإنه سيتمكن من تجهيز الدولة بالكوادر العمية والأخصائية التي تحتاجها والعكس هو الصحيح اذا كان المجتمع غير متعلم وغير مدرب .

لهذا من مصلحة الدولة نفسها ان تعمل وتناضل من أجل تطوير إمكانيات الشعب ورفع نوعيته وقدرته على العمل والإنتاج . وهذا يكون من خلال الاهتمام بالمؤسسات الثقافية والتربوية والمؤسسات العائلية والاقتصادية والصحية.

٣- واجبات المجتمع الكبرى التي تحافظ على النظام الاجتماعي وتمكن الدولة من القيام بنشاطاتها ووظائفها . وهذه الواجبات يمكن تلخيصها بالنقاط التالية:

- من أهم واجبات المجتمع العمل على تحقيق طموحاته وأغراضه من خلال القضاء على الصراعات الداخلية التي قد تنشأ بين أفراده وجماعاته وتحقيق الوحدة السيكولوجية والاجتماعية بينهم . وواجب كهذا يمكن المجتمع من السير قدما نحو تنفيذ واجباته ووظائفه وبالتالي الوصول إلى أهدافه القريبة والبعيدة الأمد .

- على المجتمع أن يحمى نفسه من الأخطار والتحديات التي تهدد كيانه ووجوده . فهو يجب أن يتحذر من الأعمال المقصودة أو غير المقصودة التي يقوم بها عدد من أفراده والتي قد تستهدف نظامه اللغوة مثلاً أو أصالته الاجتماعية والحضارية او توازنه العضوي أو تقدمه في الأصعدة المادية والعلمية .... الخ .

- ضرورة قيام المجتمع بتحفيز أفراده على العمل المثمر الذى ينتج في تطوير المجتمع وتقدمه في مختلف الميادين الحياتية . والتحفيز هذا يأخذ عدة أشكال كتشجيع المواطنين على الإسهام والمشاركة في الأعمال المنتجة والخلاقة وتقدم الجوائز والمكافآت للمبدعين والبارزين في العمل الجيد وتقييم الأشخاص الجيدين في العمل ومعاقبة المسيئين ... الخ .

- قيام المجتمع بتسهيل عملية الاتصال والتفاعل الاجتماعي والوظيفي بين الأدوار القيادية الوظيفية والأدوار الروتينية التي تقع في قاعدة الهرم الوظيفي. فالأوامر والوصايا ينبغي ان تمرر بسهولة من المراكز العليا في المجتمع إلى المراكز الواطئة . ثم ان هذه الأوامر يجب ان تتم بالصفة السلطوية والشرعية لكى تطاع وتنفذ بأسرع وقت ممكن . وهنا يتمكن المجتمع من القيام بوظائفه المطلوبة والمخططة له من قبل قادته وزعمائه.
- ضرورة اعتقاد النظام الاجتماعي بإيديولوجية وعقيدة واحدة ترشده إلى العمل المنظم والجدى الذى يسهم في تطوير المجتمع وتحقيق أهدافه الكبرى . بينما اذا كان النظام الاجتماعي يعتقد بآراء وأيديولوجيات وأفكار كثيرة ومتناقضة فان أفراده سيصطدمون الواحد مع الآخر . وهذا ما ينتج في تصدع كيان المجتمع وتبعثر وحدته الوطنية.

أسئلة المحاضرة ...

السؤال الأول :

يقوم المجتمع بمجموعة وظائف أساسية للأفراد والدولة تمكن كل منهما من تحقيق أهدافه والوصول إلى طموحاته المنشودة

تحدث ـ تحدثي بالتفصيل عن ما يقدمه المجتمع للدولة والأفراد ؟

انتهت المحاضرة..
بنت الشرقية١٩